

تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي
 "دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي"

مروة هادي ساجت العماري
 المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.د عبد الأمير عبد الحسين العلي
 كلية الاسراء الجامعة

1- الإطار التمهيدي

1-1- المستخلص

جرى في هذا البحث تحليل ومناقشة موضوع " تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي على سعر الصرف وبالمناهج التطبيقية في البنك المركزي، للفترة من سنة (2000-2014)، إذ تم تأطير الجانب النظري عن متغيرات الاقتصاد الحقيقي (المتغير المستقل)، وسعر الصرف (المتغير المعتمد)، إذ جرى تحليل وقياس كل من سعر الصرف، ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي، وذلك من خلال تحليل بيانات سعر الصرف وتأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي على سعر الصرف للبنك المركزي العراقي مجال البحث، والمتوافرة من التقارير والنشرات الإحصائية السنوية في البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي وذلك لغرض تقييم وقياس متغيري البحث، وتحليل علاقة الارتباط، والأثر بينهما، إذ أُسْتُعْمِل تحليل التباين والانحدار لقياس علاقة الارتباط، والأثر بين نتائج سعر الصرف وبين العوامل المؤثرة فيه. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط وتأثير، لها دلالة إحصائية معنوية بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي (النتائج المحلي الاجمالي، التضخم، الميزان التجاري، الائتمان الاجنبي).

1-2- Abstract

Happened in this research analysis and discussion of the theme "the impact of the variables of the real economy on the exchange rate and the approach applied in the Central Bank, for a period of one year (2000 -2014), as it is framed theoretical aspect of the topics variables of the real economy (independent variable), and the exchange rate (adopted) variable, as was the analysis and measurement of each of the exchange rate, and the variables of the real economy, and through the exchange rate data analysis and the impact of the variables of the real economy on the exchange rate of the Central Bank of Iraq the field of research, and information available from annual reports, brochures statistical in the Iraqi Central Bank and the IMF Arab and evaluated for the purpose of measuring the variables of research, analysis and correlation, and their impact, as use variance and regression to measure the correlation and impact between the results of the exchange rate and the factors affecting the analysis.

The study found a correlation and effect relationship, her spirits were statistically significant between the exchange rate and the variables of the real economy (GDP, inflation, trade balance, foreign credit).

3-1- المقدمة

تعد دراسة سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي من الامور البالغة الاهمية لما لها من تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي في البلد مما دفع العديد من المنظمات الدولية والهيئات الحكومية والباحثين الى مواصلة دراسة سعر الصرف وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي بغية محاولة التقليل من الآثار السلبية لمتغير الاقتصاد الحقيقي على سعر الصرف ولقد أخذ بالحسبان أن تكون هذا البحث الحالي متوافق مع ميمات البحث العلمي قدر الإمكان، مما جاء فيها من تسليط الضوء على موضوعي سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي أذ جرى دراسة سعر الصرف وتأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي عليه من جانب التوضيح الدقيق، وكيفية القياس عن طريق البيانات والنسب الاحصائية المعمول بها في البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي.

4-1- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، الميزان التجاري، الائتمان الاجنبي) في سعر الصرف لذا لخصت الباحثة مشكلة البحث بمجموعة من الأسئلة التي يحاول البحث الاجابة عنها وهي كالآتي :

1-هل ان تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة يعد قوة جاذبة للاستثمار الاجنبي؟

2- ماهي المتغيرات والعوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي؟

5-1- اهداف البحث

ان الهدف الرئيس في البحث يتمثل في اختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي وبين متغيرات الاقتصاد الحقيقي وتقديم توصيات تعمل على تحسين تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي على سعر الصرف.

6-1- فرضيات البحث

الفرضية الاولى: عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم ، الميزان التجاري، الائتمان الاجنبي)

الفرضية الثانية: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، الميزان التجاري، الائتمان الاجنبي)

7-1- منهج البحث

لقد تم استخدام المنهج الوصفي.

8-1- حدود البحث

حدد البحث في البنك المركزي العراقي مديرية الاحصاء والابحاث خلال مدة الدراسة (2000-2014).

9-1- بعض الدراسات السابقة

توجد الكثير من الدراسات التي تضمنت بعض جوانب موضوع البحث الحالي، وقد رجحت الباحثة إلى بعض من تلك الدراسات والتي جري عرضها وفقاً لتسلسلها الزمني وكما يأتي:

1- الجدول (1) دراسة (ابو علامه, 2005)

2- الجدول (2) دراسة (الدليمي، 2005)

2- الإطار النظري

2-1- سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف بيع وشراء العملات الوطنية لبلد مقابل العملات الوطنية لبلد آخر (حميدي، 2002: 45) وان لسعر الصرف تعاريف عدة من قبل الكثير من المنظمات الدولية والكتاب والباحثين والجدول الاتي يوضح مجموعه من التعاريف لسعر الصرف.

ت	الموضوع	التفاصيل
1	عنوان البحث	سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2003) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر
2	مشكلة البحث	1- ما هو أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي الكلي. 2- ما نوع الاختلالات في موازين المدفوعات المستوجبة لتدخل سياسات الصرف. 3- ماهي فعالية تخفيض العملة المحلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي.
3	اهداف البحث	1- محاولة إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف. 2- محاولة الوصول إلى نموذج يطبق الواقع الجزائري.
4	أهم الاستنتاجات	1- التخفيض أثر بصفة أكيدة على جميع المتغيرات، على مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي زيادة قوية ومستمرة، وكذلك مؤشر أسعار المستهلك، عكس القلة النقدية في الإنخفاض، أما معدل الفائدة في زيادة. 2- إن الشروط التي تستوجبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من أجل الزيادة من الصادرات والتخفيض من الواردات، غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث من بينها الجزائر.
5	أهم التوصيات	- تعجيل سرعة الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها (إصلاح النظام المصرفي، تحرير نظام الأسعار، نظام الصرف، تنمية القطاع الخاص.. الخ). - تنمية الإنتاج في قطاع المحروقات. - تنمية قطاع التصدير خارج المحروقات. - معالجة مشكل المديونية الخارجية
ت	الموضوع	التفاصيل
1	عنوان البحث	أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة المستنصرية)
2	مشكلة البحث	1- هل أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل البلد. 2- هل أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال في حالة سيادة ظروف اقتصادية محددة وأن عدم تحقق هذه الظروف يؤدي إلى نتائج معاكسة.
3	اهداف البحث	يكمن الهدف من هذه الدراسة كونها تبين تأثير تخفيض سعر الصرف على عملية انتقال رؤوس الأموال وهل لهذا التخفيض أثر إيجابية أم سلبية.
4	أهم الاستنتاجات	1- أن الهدف من عملية انتقال رؤوس الأموال، ليس الربح فقط، وإنما يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج وحماية هذه الأموال من المخاطر المختلفة حين تصبح عرضه لها. 2- أن عملية التخفيض في سعر الصرف تؤدي إلى تآكل الارصدة النقدية لدى الأفراد والشركات بسبب الارتفاع بالأسعار.
5	أهم التوصيات	1- على الدولة التي خفضت عملتها أن تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة. 2- كذلك يجب أن تكون توقعات رؤوس الأموال الداخلة إلى البلد مدروسة من قبل البلد المخفض لعملته وتحديد كميتها حتى لا تؤثر سلباً بالاقتصاد المحلي.

ت	المصدر	التعريف
1	(بوخاري، 2010: 120)	هو نسبة مبادلة عملتين ، فاحد العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنًا لها
2	(المساعدي، 2011: 88)	السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملية الأجنبية
3	(طارق، 1996: 20)	عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.
4	"(الوزني، الرفاعي، 2009: 363)"	هو السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية
5	(عباس، 2008: 64)	عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنه بالنقد الأجنبي.

جدول (3) أهم التعاريف لسعر الصرف

2-1- أهمية سعر الصرف

- 1- مقاومة التضخم : يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد له أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد*، وأول من اعتمد هذه السياسة هي فرنسا وذلك من أجل مقاومة التضخم (سلمان، 2015: 4).
- 2- تخصيص الموارد : ان تخفيض قيمة العملة المحلية مع ثبوت قيمة عملة الشريك سيخفض تكاليف انتاج السلعة المحلية وتصبح أقل سعرا من الاجنبية وتؤدي الى تشجيع الصناعة المحلية وبالتالي زيادة الصادرات وقلة الاستيرادات (languet,pascal,2001:384) .

*التضخم المستورد: هو انتقال العدوى التضخمية في الاقتصاد الاجنبي الى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج (كتعان، 2012: 301).

3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعندما ترتفع القدرة التنافسية لقطاع سيؤدي الى ارتفاع صلاحيات البلد الامر الذي سينعكس على تحسن دخول المشاركين في العملية الانتاجية ويدوره سيزيد رفاهية الافراد (عبد الحسن، 2011: 55).

2-2- أنظمة سعر الصرف

شهد نظام النقد الدولي نوعين من أسعار الصرف الأجنبية، هما أسعار الصرف الثابتة (Fixed Exchange Rate) وأسعار الصرف المرنة (Flexible Exchange Rate)، وبين هذين النوعين توجد أسعار صرف متعددة يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والقسم الآخر من أسعار الصرف المرنة (الشكرجي، 2006: 13)، منها مايلي:

1- نظام سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب)

يتم تحديد سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب حيث تقوم كل دولة بربط وحدة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب الخالص وبالمقابل تقوم الدولة الاخرى أيضا بربط وحدة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب الخالص وهذا مايسمى بسعر الصرف الثابت (البروازي، 2011: 4)، واستمرت قاعدة الذهب مهيمنة على الأنظمة النقدية في العديد من دول العالم خلال الفترة (1879-1939) وكانت البنوك المركزية تضع اسعار الذهب في سوق الصرف الاجنبي وتتعهد بشراء وبيع هذا المعدن عند الأسعار المقررة (معروف، 2005: 290)،

2- نظام سعر الصرف المرن

يقصد بنظام سعر الصرف المرن ترك سعر العملة في السوق يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة ولا تكون هذه العملة محددة بمعيار دولي كالذهب فهو عكس نظام الصرف الثابت وتتراوح أنظمة الصرف المرن بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف وهو بعكس نظام الصرف الثابت الذي يتطلب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصنعي السياسات في اختيار النظام الملئم منها للاقتصاد (طعمة، 2015: 4).

3- نظام سعر الصرف المرن

يقوم هذا النظام على فلسفة تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي وبدون تدخل السلطات النقدية والمالية ومن خلال التغيرات التي تحصل سوف يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات (حسن، 2004: 73)، وهناك أنماط عديدة لهذا النظام منها:

أ- التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النمط على اساس قوى العرض و الطلب في السوق حيث أن التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطي من النقد الاجنبي لدى السلطات المحلية واغلب البلدان لا ترغب في تطبيق نظم التعويم الحر بصورة مطلقة .

ب- التعويم في إطار نطاق محدد: في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالتقلب و التحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات .

ت- سعر الصرف الزاحف: في هذا النوع يتم تعديل سعر الصرف بين فترة و أخرى في ضوء ما يحدث من تغير في مؤشرات اقتصادية معينة كمعدلات التضخم أو حصول عجز في ميزان المدفوعات (حسن، 2010: 244).

خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، ويرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع المتغير التلبع سعر الصرف حسب منطق النظرية الاقتصادية وذلك ان تحسن قدرة البلد الانتاجية تدعم تنافسية السلع المحلية في السوق الاجنبية وبالتالي زيادة الطلب عليها لاختلاف اسعارها الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب الاجنبي على السلع المحلية وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية وانخفاض الطلب على السلع الاجنبية مما ينعكس على تحسن الميزان التجاري (الوزني، الرفاعي، 2007: 43).

3- الإطار العلي

3-1- مصادر البيانات:

اعتمدت الباحثة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التلبع على بيانات سلسلة زمنية مكونة من (15) مشاهدة للمدة (2000 – 2014)، إذ تم جمع بيانات المتغيرات بالاعتماد على النشرات الإحصائية والتقارير السنوية لكل من البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي، التقارير السنوية ، اعداد متفرقة.

جدول (4) متغيرات الاقتصاد الحقيقي للمدة (2000-2014) (المبالغ بالدولار الأمريكي)

Reserve	Exchange	Balance	Inflation%	GDP	Year
*	1.930	7.734	51	20.969	2000
*	1.928	1.721	35	17.682	2001
0.370	1.957	3.874	19	17.437	2002
1.115	1.935	1.268	34	10.621	2003
12.345	1.469	-0.269	27	26.175	2004
15.923	1.487	3.695	37	36.243	2005
27.118	1.325	11.822	53	54.475	2006
39.277	1.215	22.965	31	74.235	2007
58.093	1.172	33.967	3	107.672	2008
58.083	1.170	7.109	-3	94.597	2009
61.472	1.172	14.432	3	110.697	2010
70.923	1.172	39.051	7	153.032	2011
83.613	1.166	44.052	6	184.192	2012
96.713	1.166	28.999	2	196.382	2013
110.201	1.166	30.872	2	210.465	2014

المصدر: النشرات الاحصائية لكل من البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي للمدة (2000-2014)

3-2 تحليل الإستقرارية

قبل الخوض في اجراء تحليل الانحدار لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التلبع لابد من تحليل استقراريه السلسلة الزمنية وباعتماد على برنامج 3.1 E-Views للمتغيرات المستقلة النقدية ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي لغرض بيان مدى صلاحية السلسلة الزمنية لان تدخل للنموذج الانحدار وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة حسب اختبار Dickey-Fuller تم التوصل الى استقراريه السلسلة الزمنية عند المستوى وحسب النتائج الاتية:

جدول (5) اختبار جنز الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة

القيمة المحتسبة	القيمة الجدولية			حالة المتغير	المتغير
	عند مستوى المعنوية				
	10%	5%	1%		
-3.682231	-1.6337	-1.9791	-2.8622	بدون حد ثابت	GDP
-3.769163	-2.7557	-3.2195	-4.3260	يحد ثابت	
-3.457392	-3.4455	-3.9948	-5.2735	يحد ثابت واتجاه زمني	
-5.020139	-1.6321	-1.9755	-2.8270	بدون حد ثابت	BOT
-4.733177	-2.7349	-3.1801	-4.2207	يحد ثابت	
-4.547891	-3.4104	-3.9271	-5.1152	يحد ثابت واتجاه زمني	
-2.502658	-1.6357	-1.9835	-2.9075	بدون حد ثابت	FER
-2.408147	-2.7822	-3.2695	-4.4613	يحد ثابت	
-2.191467	-3.4901	-4.0815	-5.4776	يحد ثابت واتجاه زمني	
-4.259266	-1.6321	-1.9755	-2.8270	بدون حد ثابت	INF
-3.986219	-2.7349	-3.1801	-4.2207	يحد ثابت	
-3.641361	-3.4104	-3.9271	-5.1152	يحد ثابت واتجاه زمني	

من بيانات الجدول (3) وعند مقارنة T^* المحسوبة مع مثيلاتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي يتضح بان قيمتها المحسوبة اصغر من قيمتها الجدولية لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد البحث، بيد ان هناك بعض المتغيرات تكون مستقرة عند مستوى بدون حد ثابت وبعضها يكون مستقر عند اخذ الحد الثابت فقط والمتبقي يكون مستقرا عن اخذ الحد الثابت والاتجاه الزمني معا، وبالتالي يعتبر كل متغير متكامل من الدرجة الاولى وعلى ذلك فان السلاسل الزمنية سلكنة ومؤهلة ان تدخل في النموذج الانحدار.

3-3- تقدير النموذج

في هذه المرحلة تم بناء النماذج القياسية لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (سعر الصرف الدينار العراقي) للفترة (2000-2014) باستخدام البرنامج الاحصائي E-views 3.1 ، باعتماد أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لبيان المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع ، والتي عبر عنها بالصيغة الآتية

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \dots + B_kX_n + e_i \quad \dots(1)$$

حيث إن:

B_0 : يمثل الحد الثابت.

$(B_1, B_2, \dots, B_k)$: معلمت النموذج .

e_i : تمثل الخطأ العشوائي (Random Error) ، أي المتغيرات غير الداخلة في النموذج والمؤثرة فيه.

3-4- تقدير المتغيرات الحقيقية

$$E_x = B_0 + B_1GDP_1 + B_2BOT_2 + B_3FER + B_4INF + E_i \quad \dots (2)$$

وبعد تقدير معلمت النموذج تم التوصل الى معادلة الانحدار الآتية:

$$Ex = 1.85 - 0.013GDP - 0.006BOT - 0.032FER - 0.007INF \dots (3)$$

$$R^2 = 90.9 \quad \bar{R}^2 = 86.3 \quad F = 19.94 \quad DW : 2.299$$

3-5- تفسير النتائج

بعد تقدير معادلات الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة بالصيغة الخطية بهدف التعرف على ماهية العلاقة سعر صرف الدينار العراقي (المتغير التابع) ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي (المتغير المستقل)، وقد أعطت المعادلات الخطية أفضل النتائج، لذا فإن هذا المبحث خصص لتفسير النتائج الاحصائية حسب منطق النظرية الاقتصادية وفيما اذا كانت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية ام لا مع اعطاء تفسيراً واضحاً لكل متغير واي المتغيرات اكثر تأثيراً في المتغير التابع سعر الصرف وكالاتي:

3-6- المتغيرات الاقتصادية الحقيقية

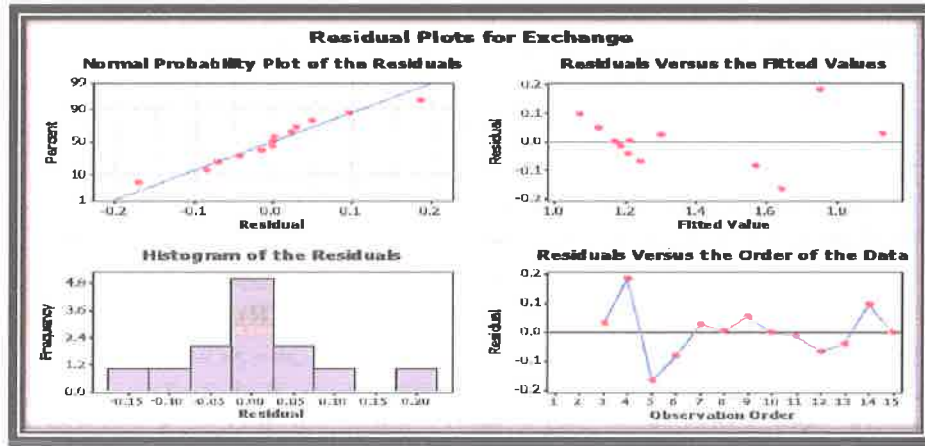
تم التوصل في هذه المرحلة بعد تقدير معادلة الانحدار (3) الخاصة في بيان أثر المتغيرات الحقيقية على سعر الصرف الدينار العراقي وقد توصلت الباحثة الى ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة ككل في النموذج وبمستويات تأثير مختلفة وكالاتي:-

- 1- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ثبت معنويته في التأثير على سعر صرف وبالعلاقة عكسية متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية بالرغم من التأثير الضعيف الواضح وربما يعزى لعدم تنوع الهيكل الانتاجي للعراق وكونه اقتصاد احادي الجلب يعتمد على النفط كمورد اساسي، وهذا المورد يخضع لمؤثرات خارجية تابعة لتذبذبات اسواق النفط العالمية، بيد ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) يؤدي خفض سعر الصرف بنسبة (0.013%) اي ان زيادة السلع المحلية للبلد نتيجة زيادة القدرة الانتاجية سوف تؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية، في نهاية المطاف.
- 2- الميزان التجاري (BOT) ارتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف حيث تشير المعادلة (3) الى ان العلاقة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بمعنى ان تحقيق فائض في الميزان التجاري بنسبة (1%) يؤدي لانخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (0.006)، وايضا نرى بان التأثير ضعيف ويؤثر ايضا الى افراد العراق بتصدير النفط، بمعنى ان زيادة قدرة العراق التصديرية ينعكس على انخفاض قيمة العملة الاجنبية لزيادة الفوائض المالية وبالتالي تحقيق الاستقرار بين الطلب على العملة المحلية والاجنبية.
- 3- أما الائتمان الاجنبي (FER) فقد ارتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع المتمثل بسعر الصرف حسب المعادلة وهي متوافقة ايضا مع منطق النظرية الاقتصادية، اي ان زيادة الائتمان الاجنبي بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 0.032% وذلك لزيادة قدرة البنك المركزي على شراء العملة المحلية واعادة التوازن بين المعروض المحلي والمطلوب من خلال زيادة عرض العملة الاجنبية الامر الذي من شأنه ان يخفض سعر الصرف.
- 4- واخيرا فقد جاءت العلاقة عكسية بين التضخم (INF) وسعر صرف الدينار العراقي، اي ان ارتفاع سعر الصرف (العملة الاجنبية) مقابل العملة المحلية بنسبة 1% سيؤدي لانخفاض معدل التضخم بنسبة 0.007%، والعكس صحيح، اي ان زيادة معدل التضخم المفتعل لزيادة القدرة التصديرية والتنافسية سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية.

7-3- الاختبارات الإحصائية والقياسية

- 1- اظهر معامل التحديد (R^2) القوة التفسيرية العالية للمتغيرات الحقيقية الممنقلة على سعر صرف الدينار العراقي، حيث اشار الى ان 90.9% من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد سعر الصرف يفسرها المتغيرات الحقيقية، والباقي 9.1% تعود إلى متغيرات تفسيرية أخرى لم تدخل في النموذج، وايضا ما اوضحته القوة العالية لاحصاءة اذ سجلت قوة تأثيرية بلغت 86.3%.
- 2- تدل إحصاءة (F) المحتسبة التي بلغت (19.94) انها اكبر من مثلتها الجدولية عند مستويات معنوية (1%)، (5%) والتي هي (4.89)، (3.06) على التوالي.
- وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمعنوية تأثير معادلة الانحدار المقدرة على المتغير التابع سعر الصرف، وهذا ما اظهرته قيمة P -value -المرافقة لها. والتي كانت أقل من مستوى الدلالة 1% و 5%.
- 3- اما اختبار Durbin-Watson فقد اشارت قيمته البالغة 2.11029 الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج وبالتالي نقبل فرضية العدم $H_0: \rho = 0$
- 4- فيما يتعلق بمشكلة ثبث التجانس (Heteroscedasticity) فمن خلال الشكل ادناه يظهر أن قيم البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا حول خط التوزيع في المربع الاول من جهة اعلى اليسار، أي أن الخطأ العشوائي U_i يتوزع طبيعيا بوسط حسابي مساوي للصفر وتبيلين ثابت.

شكل(1) معادلة انحدار المتغيرات الحقيقية



المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1- الاستنتاجات

- 1- لقد اتخذ الناتج المحلي الاجمالي منحى تصاعدي اذ بلغ 17.437 مليون دولار لعام 2002 وارتفع الى 210.465 مليون دولار لعام 2014 وهناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وبين سعر صرف مقدارها 0.013% متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بيد ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) يؤدي الى خفض سعر الصرف بنسبة (0.013%) اي أن زيادة السلع المحلية للبلد نتيجة زيادة القدرة الانتاجية سوف تؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية، في نهاية المطاف.
- 2- هناك علاقة عكسية بين الميزان التجاري (BOT) وبين سعر الصرف مقدارها 0.006% متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بمعنى ان تحقيق فائض في الميزان التجاري بنسبة (1%) يؤدي لانخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (0.006%).
- 3- هناك علاقة عكسية بين الائتمان الاجنبي (FER) وبين سعر الصرف مقدارها 0.032 وهي متوافقة ايضا مع منطق النظرية الاقتصادية، اي ان زيادة الائتمان الاجنبي بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 0.032%.
- 4- هناك علاقة عكسية بين التضخم (INF) وبين سعر صرف الدينار العراقي مقدارها 0.007%، اي ان ارتفاع سعر الصرف (العملة الاجنبية) مقابل العملة المحلية بنسبة 1% سيؤدي لانخفاض معدل التضخم بنسبة 0.007%، والعكس صحيح، اي ان زيادة معدل التضخم المفتعل لزيادة القدرة التصديرية والتنافسية سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية.

4-2- التوصيات

- 1- تشجيع دور القطاع الخاص وانشاء شركات ومشروعات استثمارية بعيدة عن التدخلات الحكومية مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعمل الى اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتوزيع الهيكل الانتاجي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.
- 2- والمحافظة على غطاء مناسب من الاحتياطي الاجنبية لمواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب اسعار النفط، والعمل على توفير سلة عملات متنوعة وتقليل الاعتماد على الدولار الامريكي فقط وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي.
- 3- الاستمرار في مواجهة التضخم والتركيز على السياسة المالية للدولة مع وضع سقف للأنفاق الحكومي وخصوصا ان الإيرادات النفطية بيد الحكومة مما يضعف من قدرة البنك المركزي على التحكم في الاقتصاد العراقي.

5- المراجع والمصادر:

أولاً : الكتب:

- [1] الوزني، خالد واصف، الرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- [2] العدل، محمد رضا، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار النمر للطباعة، القاهرة، 2000.
- [3] حميدي، رضوان، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2002.
- [4] شلهوب، علي محمد، شؤون النقود واعمال البنوك، الشعاع للنشر، ط1، 2007.

[5] حسين، رحيم، النقود والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

[1] الشكرجي، اعتصام جابر عبد الرضا، ادارة مخاطر اسعار الصرف بأستعمال ادوات التحوط المالي والتشغيلي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.

[2] سلمى، دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

[1] آل طعمة، حيدر حسين، اثر تقلبات اسعار الصرف على سلوك اسواق الاسهم في الاقتصاد التركي، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، عدد 3، مجلد 2009، 19.

[2] حماد، اباد، الساعدي، حسون، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة الانبر للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 4، عدد 17، 2011.

[3] البروازي، محمد سلمان محمد، اثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العلم لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة (1994-2006)، جملة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.

[4] الشكري، عبد العظيم، اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1990-2010) دراسة قياسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 15، عدد 4، 2013.

[5] معراج، حسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 21، عدد 84، 2015.

رابعاً : التقارير والنشرات السنوية:

[1] صندوق النقد العربي، الدول العربية، مؤشرات اقتصادية (2000-2015).

[2] صندوق النقد العربي، الدول العربية، نشرات احصائية سنوية (2004-2010)

[3] البنك المركزي العراقي- المجموعة الاحصائية السنوية، عدد خاص (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 1990-2003).

[4] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2008).

[5] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2010).

[6] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2012).

[7] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2013).

[8] البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية (بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2007).